



الجمعية العامة

اللجنة الخامسة

الجلسة ٩

المعقودة يوم الإثنين

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال : جدول الانصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (تابع)

.../...

Distr. GENERAL

A/C.5/45/SR.9

23 November 1990

ARABIC

ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تمويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) A/45/5 و Corr.1 ، المجلدات الأولى والثاني
والثالث ، و A/dd.1 و Add.2 و Corr.1 ، و Add.3-5 و Add.6 و Corr.1 و Add.7 ،
و Add.8 و Corr.1 ، و A/45/457 ، و A/45/509 ، و A/45/537 ، و A/45/570 و Corr.1

١ - السيد غروسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن العمل الممتاز الذي
يقوم به مجلس مراجعي الحسابات سيزداد تحسناً إذا اعتمدت مؤسسات منظومة الأمم
المتحدة إجراءات أكثر اتساقاً ووضوحاً فيما يتعلق بالبرمجة وإعداد الميزانية
ومراجعة الحسابات . وبسبب الطبيعة الدائمة التطور لمنظومة الأمم المتحدة ، فإن
الدول الأعضاء ومراجعي الحسابات ، وفي بعض الحالات ، الإدارات ذاتها لا تفهم تماماً أو
لا يمكنها أن تفسر بسهولة محتوى الوثائق والبرامج المالية .

٢ - ومضى قائلاً إن إحدى الطرق التي تؤدي إلى زيادة فهم برامج وميزانيات الأمم
المتحدة هي توحيد نظم تقديم التقارير المالية . ومن شأن هذا أن يبسط تحليل
البرامج والميزانيات ، وأن يحدد حالات الازدواج والتداخل ، وأن يسهل اتخاذ القرارات
المتعلقة بأي الوكالات ينبغي أن يكون لها الدور البارز في تنفيذ المبادرات
الجديدة ، وأن يكشف حالات عدم الكفاءة والتجاوزات البيروقراطية عن طريق تحسين
التمييز بين نفقات التشغيل والنفقات البرنامجية . وقال إن مجلس مراجعي الحسابات
واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية متفقان على ضرورة التوحيد . وفي هذا
الصدد ، يؤيد وفده توصية اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى فريق
مراجعي الحسابات الخارجيين أن يأمر بإجراء دراسة عن التوحيد ، ربما بالاستعانة
بخدمات اللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة . ويعتزم وفده أن يسعى للحصول
على الموافقة على إدراج التوصية في مشروع قرار اللجنة الخامسة .

٣ - واستطرد قائلاً إن مراجعي الحسابات قد قاموا مرة أخرى بإبداء تحفظات على
البيانات المالية لمندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،
نظراً لأن حساباتهما المراجعة ما زالت تكشف العديد من أوجه القصور ، وإن كان لا يبدو
أن أيها خطير للغاية . وفي حين أن مراجعي الحسابات قد أبدوا آراء غير متحفظة فيما
يتعلق بالبيانات المالية الأخرى ، فإن ذلك لا يعني عدم وجود مشاكل في الإدارة

(السيد غروسمان ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

المالية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

٤ - واسترسل قائلاً إن أحد الأسباب الرئيسية للتحفظ للسنة الرابعة على التوالي في مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان (A/45/5/Add.7) هو عدم ورود البيانات المراجعة عن حالة الأموال من الوكالات المنفذة . وقد أعطت الإدارة تأكيدات متكررة أنها ستحل تلك المشكلة ، ولكن التقرير لا يتضمن شواهد تذكر عن إحراز تقدم . وفي الواقع ، فإن شهادات مراجعة الحسابات ما زالت معلقة من جميع الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة باستثناء منظمة الصحة العالمية . ويصدق نفس الشيء ، وإن كان بدرجة أقل ، على مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وهي المشاريع التي قدمت بيانات المراجعة فيما يتعلق بحوالي ١١ و ٥ في المائة فقط على التوالي من نفقاتها البرنامجية على المشاريع . ويشير عدم الالتزام بإجراءات مراجعة الحسابات شكوكاً من حيث مدى استصواب وضع حصة أكبر من موارد صندوق السكان تحت تصرف تلك الوكالات المنفذة .

٥ - واستطرد قائلاً إن عدم وجود وثائق آنية فيما يتعلق بمستوى النفقات التي تتكبدها الحكومات خصماً من السلف يعني أن المجلس قد عجز عن تقييم مدى معقولية رصيد أموال التشغيل الموفرة للحكومات . ويمكن أن ينجم عن هذه الحالة سوء إدارة خطير لأموال صندوق الأمم المتحدة للسكان . وفيما يتعلق بالاجتماعين اللذين عقدا في هولندا في عام ١٩٨٩ ، واللذين يرى مراجعو الحسابات أنه كان ينبغي تحميل نفقاتهما على الميزانية الإدارية للصندوق بدلاً من تصنيفها كنفقات برنامجية ، قال إن وفده يشاطر مراجعي الحسابات قلقهم فيما يتعلق بالفوائد التي تحققت من هذين الاجتماعين ويرى أن ردود الإدارة في هذا الشأن غير كافية .

٦ - وفيما يتعلق بحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/45/5/Add.1) ، قال إنه في حين أن مراجعي الحسابات قد أصدروا رأيهم المتحفظ الرابع على التوالي ، هناك شواهد تدل على إحراز تقدم في علاج كثير من أوجه القصور في التنظيم المالي ،

(السيد غروسمان ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

ولا يبقى دون علاج سوى إثنين من الأسباب التسعة لتحفظ المجلس في عام ١٩٨٧ . وما زالت مشكلة عدم توفر بيانات مالية مراجعة فيما يتعلق بنفقات بعض الوكالات المنفذة والحكومات قائمة ، وإن كان الوضع قد تحسن بدرجة طفيفة في حالة الحكومات . وأعرب عن ثقته في أن التحول نحو مراجعة حسابات البرنامج الانمائي كل سنتين بدءاً من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ والتنفيذ الكامل للتدابير التي اعتمدها مجلس الإدارة في عام ١٩٨٨ ستؤدي إلى حل المشكلة . وعلاوة على ذلك ، فإنه بينما أمكن إحراز تقدم كبير في تصحيح الهفوات في الرقابة على التنظيم المالي ، فإن زيادة نسبة تكاليف التشغيل إلى النفقات الكلية يستلزم أن تدرج في الميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ تدابير محددة لعلاج تلك المشكلة . وقال إنه ينبغي وقف ممارسة تحميل نفقات الموظفين المؤقتين اللذين يشغلون وظائف ثابتة على بند اعتماد الوظائف الثابتة ، حيث أنه بدون ذلك لن تنعكس التكاليف الحقيقية للموظفين المؤقتين في حسابات البرنامج الانمائي .

٧ - واستطرد قائلاً إن عدداً كبيراً من الصناديق الاستثمارية والصناديق الاستثمارية الفرعية التي يديرها البرنامج الانمائي تخلق قدراً كبيراً من العمل الإضافي وتقلل من كفاءة الإدارة . وقال إن وفده يلاحظ مع القلق أن النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الانمائي ، التي تنص على أن الصناديق الاستثمارية ينبغي ألا تقبل إلا على أساس التمويل الكامل وأن البرنامج الانمائي ينبغي ألا يدخل في التزامات إلا عندما يكون قد تلقى أموالاً كافية ، يبدو أنها لا تسري على الصناديق الاستثمارية الفرعية .

٨ - وأردف قائلاً إن عدم ورود ردود كافية من الوكالات المنفذة والمكاتب الميدانية على الاستبيان المتعلق بأن تكون دورة ميزانية المشاريع سنتين لا يمكن من إجراء أي تقييم لمزايا وعيوب دورة السنتين أو الخروج بأية استنتاجات محددة . وينبغي لمجلس مراجعي الحسابات أن يواصل رصد نتائج الإجراء الجديد .

٩ - واستمر قائلاً إن الصيغة المتكررة لكثير من أوجه النقص في تنظيم شؤون الموظفين في البرنامج الانمائي تدل على وجود حاجة إلى إعادة تنظيم الترتيبات الإدارية القائمة . وذكر في هذا الصدد العدد الكبير من الموظفين الممولين من المشاريع في المقر ، وأوجه النقص في ممارسات تأجير خدمات الخبراء الاستشاريين ،

(السيد غروسمان ، الولاياتالمتحدة الأمريكية)

واستخدام اتفاقات الخدمات الخاصة ، وإحجام الإدارة عن إقامة دعاوى جنائية ضد الموظفين الذين يدانون بالاختلاس . ومن شأن اتباع سياسة واضحة تحبذ استخدام التدابير القانونية أن يكون له أثر رادع . وقال إن وفده لا يعتقد أن الامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة تحول دون استخدام المقاضاة الجنائية في حالات الاختلاس الخطيرة .

١٠ - وفيما يتعلق بالتقرير الخاص بحسابات الأمم المتحدة (A/45/5) ، قال إن وفده يود أن يعلق على الجهود التي بذلها المراقب المالي السابق ، السيد غوميز ، لتعزيز التنظيم المالي . ومع ذلك ، يلزم اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيض عدد التحويلات بين أبواب الميزانية ، وزيادة النفقات على المخصصات ، وترحيل الالتزامات غير الممفأة . وسيتم دون شك القضاء على كثير من هذه المشاكل بعد التشغيل الكامل للنظام المتكامل للمعلومات الإدارية . ومن الممكن أيضا أن تؤدي النظم المحسنة لتجهيز البيانات إلى القضاء على مشاكل قسم نفقات الخدمات المشتركة في فيينا . وفي الوقت ذاته ينبغي أن تقوم الإدارة بتحليل المنهجية الحالية لقسم هذه التكاليف تحليلا متأنيا وذلك حتى لا يكون المبلغ الممول من الميزانية العادية للأمم المتحدة باهظا بالنسبة إلى الخدمات المقدمة إلى برامج الميزانية العادية .

١١ - وفيما يتعلق بالتقرير المالي الخاص باليونسيف (A/45/5/Add.2) ، قال إن الزيادة الكبيرة في مواردها تقتضي توسيع نطاق برامجها وخدماتها لتشمل النساء والأطفال ، دون أن يكون هناك توسع معاحب في العمليات الإدارية . وإلا فإن هناك احتمال أن يقوم بعض المانحين ، ولا سيما المانحون الذين يواجهون مشاكل كبيرة في الميزانية ، بتخفيض ما يقدمونه من مساهمات .

١٢ - ومضى قائلا إن الاستنتاج المستمد من أن النمو في موظفي اليونسيف لم يواكب النمو في البرامج هو استنتاج مشكوك فيه . وقال إن تحليل مجلس مراجعي الحسابات للحالة لم يأخذ في الحسبان عوامل مثل أثر التضخم على القيمة الحقيقية لإيرادات اليونسيف ، والزيادات في الكفاءة الناتجة عن الاستثمارات الكبيرة في النماط الموفرة للعمالة . ومن شأن تمحيص أوجه القصور العديدة في إنجاز البرامج التي

(السيد غروسمان ، الولايات المتحدة الأمريكية)

حددها المجلس أن يعمل على تعزيز العمليات الميدانية لليونيسيف ، ويمكن أن يؤدي تحسين تنظيم شؤون الموظفين إلى زيادة الانتاجية . كما أن هناك التجاء مفرط إلى الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ، ولا سيما في المكاتب الميدانية ، رغم أنه تساوره شكوك في أن هناك أيضا عدداً كبيراً من الخبراء الاستشاريين يعملون في المقر . وينبغي للإدارة أن تقدم تقديرات للموارد المخممة للخبراء الاستشاريين والفئات الأخرى من الموظفين الذين يعملون بمقود قصيرة الأجل من الميزانيتين الإدارية والبرنامجية ، على أن تكون هذه التقديرات مشفوعة بمعلومات عن توزيع هذه الموارد بين المقر والمكاتب الميدانية .

١٣ - واسترمل قائلاً إن كبر حجم الموارد المتاحة قد أدى على ما يبدو إلى ظهور مواطن ضعف شديد في إدارة الأموال النقدية . فعلى سبيل المثال ، تواصل اليونيسيف منح سلف إلى الحكومات دون أن ترى التقارير المقدمة من المكاتب الميدانية عن استخدام السلف السابقة . ونتيجة لذلك ، لم يكن من الممكن تحديد المبلغ الكلي للسلف المدفوعة إلى الحكومات . وبالنظر إلى إمكانية حدوث اختلاس أو إساءة استخدام ، يجب على الإدارة أن تتخذ خطوات فورية لعلاج هذه المشكلة . وعلاوة على ذلك ، فإنه بالرغم من أن المجلس التنفيذي قد وافق على التدابير المتعلقة بوضع قيود صارمة على استخدام الموارد العامة في المشاريع الممولة من الأموال التكميلية ، فإن المبادئ التوجيهية ذات الصلة تفسر على نحو فضفاض أكثر مما ينبغي . وينبغي للمجلس التنفيذي أن ينظر في دورته المقبلة في إمكانية اعتماد مبادئ توجيهية أكثر تقييداً . ومن الأمور التي تشير الشكوك أيضاً استخدام الموارد العامة في بناء مساكن لموظفي المشاريع التابعين لإحدى الحكومات . وقال إن وفده ييود أن يعرف ما إذا كانت قد التمت موافقة المجلس التنفيذي على مشاريع التشييد هذه ، وما إذا كانت الأيجارات المحملة متمكن من استعادة التكاليف ذات الصلة بصورة كاملة ، وما إذا كانت هناك حالات أخرى استخدمت فيها موارد اليونيسيف في تشييد أو استئجار مساكن للموظفين المعيّنين محلياً . وقال إن وفده ييود أيضاً أن يتلقى إيضاحاً للمنهجية التي تستخدمها الإدارة لتحديد مستوى تنفيذ البرامج ، الذي يبدو في بعض الحالات أنه لا يعكس الوضع الحقيقي .

(السيد غروسمان ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

١٤ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة ، بوصفها أكبر مساهم في الاونروا ، تشعر بقلق بالغ نتيجة لاستمرار المشاكل في إدارة صندوق ادخار الموظفين المحليين ، وهي المشاكل التي إذا حكم عليها من الاستنتاجات التي توصل اليها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/45/5/Add.3) ، تشير إلى احتمال وقوع كارثة مالية . وقد يود المفوض العام أن يندظر في امكانية استبدال أولئك الذين يظلمون حاليا بالمسؤولية عن إدارة وتنظيم موارد الصندوق ، ولاسيما القيم على الصندوق على الصعيد العالمي . ومن المأمول أن يقدم ممثل الاونروا تقريراً عن التدابير التي تتخذها الإدارة للقضاء على أوجه القصور وإزالة حالات إساءة الاستخدام التي حددها المجلس .

١٥ - وأردف قائلا إن التوصية التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/45/5/Add.5) والمتعلق بالحاجة إلى مصدر مضمون للإيرادات لبرامج مكتب المفوض هو أيضا مدعاة للقلق . وقال إن استخدام أسلوب للدفع يقوم على التقديرات فيما يتعلق بالبرامج العامة هو أمر لا لزوم له وليس حقيقيا من الوجهة المالية . وسيكون من الأفضل أن يحاول جمع أموال من مصادر غير تقليدية سواء حكومية أو غير حكومية . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للإدارة أن تمارس رقابتها على أموالها بصورة أكثر صرامة وأن تستعيد تكاليف الخدمات والبرامج .

١٦ - وأضاف قائلا إن عمليات مراجعة الحسابات كلها تقريبا قد أظهرت عدم وجود ضوابط صحيحة على المخزون . ويجب على جميع المنظمات أن تتخذ إجراءات فورية لوضع تدابير صارمة للرقابة وللقيام ، بالاشتراك مع مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، باستحداث إجراءات ومبادئ توجيهية جديدة لضمان إدارة جميع الممتلكات غير المستهلكة بصورة سليمة . وأضاف أن وفده يشعر بالقلق إزاء استمرار بعض المنظمات التي تراجع حساباتها في عدم الرد إيجابيا على طلب الجمعية العامة بتقديم تقارير خطية تفصيلية عن تنفيذ توصيات المجلس واللجنة الاستشارية . واختتم كلمته بقوله إن استمرار عدم الاهتمام بتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات المفيدة في الوقت المناسب بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ هذه التوصيات هو أمر يدعو إلى الأسف .

١٧ - السيد دانكوا (غانا) : أشار إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بالأمم المتحدة (A/45/5) ، فقال إن الطريقة التي تم بها التعامل مع طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢٤ من منطوق قرارها ١٨٣/٤٤ تعني أنه من المستحيل عمليا على الجمعية العامة أن تركز على مسألة تنفيذ القاعدة ١١٤-١ من القواعد المالية . وفيما يتعلق بالأراء المتحفظة التي أبداهها المجلس ، حث المنظمات على أن تحاول تصحيح الحالات التي أدت إلى هذه التحفظات . وأشار إلى أنه وفقا لما جاء في التقرير ، استمرت النفقات في تجاوز كل من الاعتمادات والمخصصات ، وأنه يجب تخفيض تلك الممارسة إلى الحد الأدنى . وقال إنه في حين أنه من الصحيح أن القواعد المتعلقة بتخصيص الائتمانات هي للاستخدام الداخلي ، فإنها يجب أن ينظر إليها باعتبارها مكملة للنظام المالي والقواعد المالية ويجب بالتالي التقيد بها بدقة . وفيما يتعلق بتحويل الالتزامات غير المصفاة إلى حسابات دفع ، الأمر الذي كان موضع تساؤل من المجلس ، قال إن الالتزامات غير المصفاة يجب أن ينظر إليها من زاويتين . فإذا كان إلغاؤها تترتب عليه آثار قانونية ، ينبغي ألا تُلغى ولكن ينبغي تسجيلها بصورة منفصلة في البيانات المالية بوصفها حسابات دفع . ومن الناحية الأخرى ، فإنه إذا كانت الالتزامات قد انتهت ، يلزم إنهاء البرنامج التي تشير إليه ، وإذا تعذر ذلك ، يلزم تجديد الولاية التشريعية ذات الملة . وقال إن إدارة الأموال النقدية مسألة تدعو إلى القلق البالغ ، ولاسيما في حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي تدار فيها الأموال النقدية كما لو كانت المعايير المحاسبية لا وجود لها . وفي حين أنه من الصحيح أنه يجب أخذ الظروف المعينة السائدة في كل مكان بعين الاعتبار ، فإنه يجب عدم كسر القواعد .

١٨ - وفيما يتعلق بقضايا التنظيم ، قال إنه ينبغي استعراض ممارسة تأجير الموظفين المتقاعدين ، مع أخذ الأنظمة المتعلقة بهذه المسألة بعين الاعتبار . وفي هذا الصدد ، تسأل أيضا عن السبب في لجوء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى ممارسة إعادة توزيع الموظفين دون الرجوع إلى جداول الملاك التي وافقت عليها الجمعية العامة ، وقال إنه يرى أن منح الموظف الذي أنهى عقده استحقاقات أعلى من تلك التي كان سيحصل عليها لو استمر في عمله إلى من التقاعد العادي ، وهي الممارسة التي اعترض عليها مجلس مراجعي الحسابات ، يجب ألا تشكل سابقة . كما أعرب عن موافقته مع المجلس في أنه يجب وقف ممارسة دفع أجور إضافية دون إذن بذلك ، وإن كان لا يوافق على بذل محاولة لاستعادة تلك المدفوعات ، حيث أن كل ما فعله المستفيدون منها هو اتباع الممارسة المعمول بها .

(السيد دانكوا ، غانا)

١٩ - ورحب بسحب التحفظ على البيانات المالية للبرنامج الإنمائي لعام ١٩٨٨ ، المتمثل بالمساهمات النقدية المناظرة . إلا أنه أعرب عن أسفه للتحفظات التي أبدت على بيانات عام ١٩٨٩ المتعلقة بالنفقات البرنامجية التي تكبدتها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة . وأعرب عن أمله في أن يتيح تركيز فترة السنتين للوكالات وقتاً كافياً لتقديم تقاريرها إلى البرنامج الإنمائي . كما أعرب عن سروره لأن يلاحظ التحسينات في الإجراءات المطبقة في البرامج التي تنفذها الحكومات . وقال إن كل هذه الملاحظات تنطبق أيضاً على صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الذي ينبغي له أن ينشأ آلية ملائمة لحل مشكلة كبر نسبة السلف غير المسددة .

٢٠ - ومضى قائلاً إن اليونيسيف في موقف فريد من نوعه يتمثل في توفر سيولة زائدة لديها . وهذه الحقيقة يمكن أن تكون ضارة بالنسبة لها حيث أن بعض المانحين قد يقرر تغيير مستوى مساهماته . وينبغي لليونيسيف أن توقف ممارسة دفع ملك إلى الحكومات التي لم تقدم بياناً على النحو الواجب عن الأوجه التي استخدمت فيها السلف السابقة كما ينبغي لها أن تنشئ آلية يمكن عن طريقها الحصول على مثل هذه المعلومات من الحكومات .

٢١ - وفيما يتعلق بمشاريع التشييد التي تقوم بها اليونيسيف ، قال إنه بالرغم من أن وفده يتفق مع الرأي الذي أعرب عنه المجلس في الفقرة ٩٨ من تقريره (A/45/5/Add.2) والذي مفاده أنه ينبغي لليونيسيف أن تمتنع عن التعاقد على مشاريع ضخمة قد لا تكون المساهمات المناظرة بالنسبة لها وشبكة التحقق ، فإنه يرى أن المشاكل التي تصادفها المكاتب الميدانية يجب ألا تفرب عن البال ويجب عدم تقليص البرامج التي تكون ذات فائدة مباشرة للنساء والأطفال لمجرد عدم توفر الأموال المناظرة .

٢٢ - وأضاف قائلاً إن وفده يشدد على الحاجة إلى التقيد العارم بذاكرة التفاهم بين مكتب المفوض وبرنامج الأغذية العالمي . وفيما يتعلق بعدم الإبلاغ عن أرباح الممتلكات المفقودة على الفور ، قال إنه يصعب تصديق أن الإدارة قد ذكرت على سبيل التفسير أن التأخير في الإبلاغ قد حدث لأن الخسارة لم تكن كبيرة بالنسبة إلى القيمة الكلية لممتلكات مكتب المفوض (A/45/5/Add.5 ، الفقرة ٧٦) . وقال إنه إذا لم يكن مكتسب المفوض قلقاً بشأن فقد مبالغ صغيرة ، ربما ينبغي عدم ائتمانه على مبالغ كبيرة .

(السيد دانكوا ، غانا)

٢٣ - وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، قال إن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي مفاده أن الوحدة الصغيرة التي أنشأتها الوكالة مؤخرا لتلبية الاحتياجات الإدارية لمندوق ادخار الموظفين المحليين تعتبر ضرورية ، حيث أنه يرى أن إدارة المندوق وتنظيم شؤونه ينبغي أن يكون مستقلا عن المهام المماثلة في الأونروا . وقال إنه بينما يتفق مع رأي اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى إنشاء لجنة استشارية للاستثمار تتألف من أعضاء تتوفر فيهم الخبرة الفنية الملائمة ، فإنه يود أن يتلقى توضيحا للعلاقة بين تلك اللجنة واللجنة الاستشارية لمندوق الادخار ، إذ أنه يلزم قبل كل شيء تجنب حدوث أي ازدواجية في المهام . لذلك فإنه إذا لم تكن اللجنة الاستشارية لمندوق الادخار قادرة على تقديم خدمات خبراء استشارية ، ينبغي تغيير تكوينها ، بدلا من إنشاء لجنة استشارية أخرى . واختتم كلمته بقوله إنه سيرحب على أي الحالات بالتعليقات التي يهديها رئيس اللجنة الاستشارية بشأن تلك النقطة .

٢٤ - السيد انوماتا (اليابان) : قال إن المسؤولية المالية للأجهزة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يجب أن تكفل لكي تتوفر لدى الدول الاعضاء الثقة الكاملة في أنشطتها . وفي الوقت الذي تبني فيه الدول الاعضاء التزاما متزايدا بعمل الأمم المتحدة ، ينبغي لهيئات ومؤسسات المنظومة أن توامل جهودها لتحسين أساليبها المحاسبية واجراءاتها التنظيمية والإدارية ، مستعينة في ذلك بإجراء مراجعة الحسابات الشامل الذي أنيطته الجمعية العامة بمجلس مراجعي الحسابات . وبهذه الطريقة ، سيكون بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تكفل استخدام الموارد الثمينة التي تقدمها الدول الاعضاء بأكفأ أسلوب ممكن وأكثره فعالية .

٢٥ - ومضى قائلا إن رئيس مجلس مراجعي الحسابات قد ذكر بحق أن مهمة المجلس هي أن يقيّم برامج مؤسسات الأمم المتحدة من حيث الاقتصاد والكفاءة ، وإلى حد ما ، أن يتحقق مما إذا كانت قد وضعت إجراءات كافية لكفالة استخدام الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج استخداما فعالا . وينبغي للمجلس أن يتبع هذه المعايير في إجراء مراجعة شاملة لفعالية البرامج . ورغم أن المجلس قد لا تتوفر لديه الخبرة الفنية أو المواد الكافية للاضطلاع بهذه المراجعة في الوقت الحالي ، فإنه من المهم جدا بالرغم من ذلك

(السيد انوماتا ، اليابان)

أن يقوم بتنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، بما في ذلك التوصية ٦٧ (A/41/49) ، التي تنص على أنه "ينبغي أن يزيّد التعاون بين وحدة التفتيش المشتركة ومراجعي الحسابات الخارجيين" وأنه "ينبغي لمراجعي الحسابات الخارجيين ، من جانبهم ، أن يركزوا بدرجة أكبر على مراجعة حسابات الإدارة وغيرها من المجالات ذات الأهمية حسّما تقتضيه الأجهزة التشريعية" . لذلك ينبغي تشجيع مراجعي الحسابات الخارجيين على القيام بمراجعة الحسابات بأسلوب شامل استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٤ ، دون الاعتراض على السياسات التي وضعتها الجمعية العامة فيما يتعلق ببرامج المنظمات .

٣٦ - واستطرد قائلا إن فريق مراجعي الحسابات الخارجيين قد أشار إلى الحاجة إلى وضع مبادئ ومعايير محاسبية ملائمة وإلى تطبيقها بصورة موحدة على جميع مؤسسات المنظومة . وقال إنه بادئ ذي بدء ، يصبّ وضع هذه الممارسة موضع التنفيذ العملي ، بالنظر إلى الظروف المتباينة للمؤسسات المختلفة . وثانياً ، فإن الفرض الأساسي من تطبيق مبادئ محاسبية مقبولة عموماً على مؤسسات الأمم المتحدة لم يتحدد بعد ، حيث أنه من الواضح أن المسؤولية المالية للمنظمات الدولية لا يمكن أن تنشأ على أساس نفس المبادئ المحاسبية التي تستخدم لتحديد المسؤولية المالية والتمنيكات الائتمانية للمؤسسات الخاصة . وقال إنه من ثم يود قبل تكليف وكالة خارجية بإجراء مثل هذه الدراسة ، أن يطلب إلى فريق مراجعي الحسابات الخارجيين أن يقدم إلى الجمعية العامة ، من خلال لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، توضيحاً كاملاً للمشاكل المحددة التي ستحل عن طريق وضع مجموعة جديدة من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لمؤسسات الأمم المتحدة ، مشفوعاً برأيه فيما يتعلق بجذوى وفوائد وضع هذه المبادئ لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها . ومن أهم جوانب الدراسة هو وضع إطار محاسبي عام لإعداد البيانات المالية ، وهو الإطار الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٤٤ من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات وبرامج الأمم المتحدة . وقد أحرز حتى الآن بعض التقدم في هذا الصدد ومن المأمول أن يسهم المزيد من العمل من جانب لجنة التنسيق الإدارية في تسهيل تساوق وتوحيد البيانات المالية ، مما سيعزز التنسيق المتعلق بالميزانية والتنسيق الإداري داخل منظومة الأمم المتحدة .

(السيد انوماتا ، اليابان)

٢٧ - واستطرد قائلاً إن وفد اليابان يتفق تماماً مع توصية المجلس التي تدعو إلى التقيد الصارم بالبند المتعلق بنقل الالتزامات غير المصفاة من فترة مالية السلي أخرى . ولا يوجد في الإجراءات الجديدة المتعلقة بالبرمجة والميزنة ما يحول دون قيام الإدارة بالتماس إعادة تخصيص أية التزامات متبقية فيما يتعلق بالسلع الموردة والخدمات المقدمة في الفترة المالية التي تقابلها . وإذا ما ظلت الالتزامات غير المصفاة عبئاً مالياً ، فإنه يمكن نقلها من الفترة المالية السابقة باعتبارها التزاماً مخصصاً من الاعتمادات الجارية ، دون تعديل البند ٤-٤ من النظام المالي .

٢٨ - واستمر قائلاً إن الحالة المحددة التي ذكرها المجلس في الفقرة ٦٣ من تقريره (A/45/5) لا تتعلق بالالتزامات التي سيتم الوفاء بها مقابل السلع والخدمات المسلمة وفقاً للبند ٣-٤ من النظام المالي ، حيث أن خدمات الطباعة المعنية لم تكن قد أُنجزت بحلول نهاية الفترة المالية السابقة . وبناءً على ذلك ، لا يوجد أي مبرر لتعديل البند ٤-٤ من النظام المالي ، ما لم يعدل أيضاً المبدأ المتعلق بتسليم السلع والخدمات الواردة في البند ٣-٤ . ومع ذلك ، فإنه إذا أريد إعادة تخصيص بعض الالتزامات غير المصفاة ، تظل هناك مشكلة هامة تتمثل في كيفية مكان تحميل تكاليفها ، وما إذا كان ينبغي استيعابها في إطار المستوى الشامل للاعتمادات الحالية أو في إطار صندوق الطوارئ . وما برحت الإدارة تواجه هذه المشكلة منذ إدخال العملية الجديدة المتعلقة بالميزانية . لذلك فإنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم تحليلاً دقيقاً للمشكلة ، على أساس خبرتها في تنفيذ العملية الجديدة المتعلقة بالميزانية وفي تطبيق النظام المالي والقواعد المالية ، ولا سيما القواعد من ١-١٠٤ إلى ٣-١٠٤ و ٦-١١٠ و ٩-١١٠ ، المتعلقة باستعراض الالتزامات غير المسددة .

٢٩ - ومضى قائلاً إن تقديم تقارير مراجعة الحسابات للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أساس كل سنتين لن يؤدي إلى حدوث أي تراخ في الانضباط المحاسبي لهاتين الهيئتين ومن ثم ينبغي البدء في تنفيذ هذه الممارسة دون المساس بملاحيات مجلس مراجعي الحسابات لفحص حساباتهما سنوياً إذا اقتضى الأمر . ويتمثل الهدف من الإجراء الجديد في كفاءة الحصول على معلومات كافية بشأن النفقات البرنامجية التي تتكبدتها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة وأن تكون هناك مراجعة كافية

(السيد انوماتا ، اليابان)

لحسابات الاموال التي تنفقها الحكومات بمفتها وكالات منفذة للمشاريع التي تمويلها هاتين الهيئتين . وقد قام المجلس في الماضي بإصدار آراء متحفظة بشأن مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لأنه لم يتلق تأكيد مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالنفقات البرنامجية التي تتكبدها الوكالات المنفذة في الوقت المناسب . ومن المأمول أن يسفر اعتماد نظام مراجعة البيانات المالية كل سنتين عن تحقيق ذلك الهدف وإزالة الخلط الذي ينشأ عندما لا يتم التحقق من هذه النفقات عن طريق مراجعة الحسابات .

٣٠ - وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بتوظيف مستشاري البحوث بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة مع المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ، قال إن المجلس يوصي ، في جملة أمور ، بأن يدرس مجلس المعهد إمكانية وضع نظام مالي وقواعد مالية تلبي الاحتياجات المحددة للمعهد ، وبمفة خاصة بتوظيف الباحثين وترتيبات السفر المتعلقة بهم . وقد ردت الإدارة بأن مسألة خدمات مستشاري البحوث قيد الاستعراض هي ومسألة السياسات والإجراءات العامة المتعلقة بالموظفين والتي يجري وضعها للجامعة ككل . ومع ذلك فقد أبقى مجلس مراجعي الحسابات على تلك التوصية في موجز توصياته . وحيث أن ملاحظات المجلس وتوصياته تقدم قبل توفر الفرصة للإعراب عن رأيها ، ينبغي للمجلس أن يبين ما إذا كان مازال يعتقد أنه من الملائم أن يقوم المعهد ، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جامعة الأمم المتحدة ، بإعداد نظام مالي وقواعد مالية منفصلة . واختتم كلمته بقوله إن وفده يرى أن عمل الجمعية العامة سيمسح أسهل إذا صدرت توصية نهائية في هذا الصدد ، وذلك بعد أخذ ردود الإدارة بعين الاعتبار .

٣١ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال إن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات ، تستحق الاهتمام المتأني أكثر من أي وقت مضى ، بالنظر إلى الأهمية الجديدة التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وقد تميزت فترة السنتين بأنواع نشاط صيانة السلم . وبدء في تنفيذ أربع عمليات جديدة لصيانة السلم وارتفع عدد البعثات الخاصة إلى أربعة . وازدادت بنسبة ١٢٣ في المائة النفقات الكلية لعمليات صيانة السلم الـ ١١ القائمة . وبالمثل ، شهدت فترة السنتين زيادة كبيرة في أنشطة الصندوق الاستئماني العام للأمم المتحدة وفي التعاون التقني . بيد أن هذا النمو لم يكن محمواً بتحسين في الحالة المالية للأمم المتحدة . ففي الميزانية العادية ، ارتفع مبلغ الاشتراكات المقررة

(السيد كبير ، بنغلاديش)

غير المدفوعة من ٢٥٢ مليون دولار إلى ٤٦١ مليون دولار ، ووصل المبلغ المستحق لعمليات صيانة السلم إلى ٤٣٦ مليون دولار . وإنه من سوء الطالع أنه في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى الأمم المتحدة ، يتسبب العجز في المتاحات من الاشتراكات في معويات تشغيلية ، ويستمر الفجوة يكتنف الحالة المالية العامة . ومن المأمول أن يتم علاج الحالة في القريب من خلال الوفاء بالالتزامات المالية بموجب الميثاق .

٢٢ - ومضى قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات قد أشار إلى بعض جوانب الضعف في الإجراءات المالية وإجراءات الرقابة بالأمم المتحدة مثل زيادة النفقات على المخصصات ، والالتزام المفرط بالمخصصات ، وعدم تسجيل الاخطارات بالمخصصات . كما أشار المجلس إلى أوجه القصور فيما يتعلق بشراء اللوازم ، والممتلكات غير المستهلكة ، وإدارة وتنظيم شؤون الموظفين . وقال إنه مما يؤسف له أن عملية تقديم العطاءات لشراء السلع قد أصبحت الاستثناء بدلا من أن تكون القاعدة . ومن المؤسف له أيضا أن المجلس قد عجز عن ابداء رأي غير متحفظ بشأن مسألة النفقات البرنامجية التي تتكبدها الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة ، نظرا لعدم توفر المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب . وهذه مشكلة متكررة الحدوث ، ومن المأمول أن يؤدي الإجراء الجديد المتمثل في مراجعة الحسابات كل سنتين إلى تصحيحها .

٢٣ - واستطرد قائلا إن غياب مراجعة الحسابات في حالة المشاريع التي تنفذها الحكومات وتغطية نحو ٢٣ في المائة من النفقات يمثلان قيودا فيما يتعلق بقيام المجلس بإبداء رأي غير متحفظ بشأن البرنامج الإنمائي . وقال إن وفده قد سره أن يلاحظ أن الإجراءات الجديدة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لنفقات البرامج التي تنفذها الحكومات ، وهي الإجراءات التي أدخلها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٨٩ ، قد أسفرت عن زيادة كبيرة في عدد تقارير الصرف الواردة من الحكومات . وفي هذا الصدد ، وجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ ، الذي يؤكد على نحو ملائم على تنفيذ الحكومات للبرامج بغية تعزيز استغلال القدرات الوطنية وتحقيق أقصى استفادة منها . وقال إنه ينبغي ألا يسمح لقضية المحاسبة أن تصبح عقبة في سبيل التوسع في التنفيذ الحكومي للبرامج . كما أعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأنه ينبغي الإبقاء على عدد الوظائف الممولة من المشاريع في المقر عند الحد الأدنى وأنه من الضروري أن يتم الالتزام الكامل بقرار مجلس إدارة البرنامج الإنمائي ٣٥/٨٦ . كما أعرب عن تأييده لتوصية مجلس مراجعي الحسابات التي تطالب بأن ترد تكاليف المساعدة المؤقتة بهذه

(السيد كبير ، بنغلاديش)

المفة في الميزانية والبيانات المالية ، بحيث يكون من الواضح تماما أن هذه التكاليف قد تم تكبدها بالفعل .

٢٤ - وفيما يتعلق باليونييسف ، قال إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات يلاحظ أن ٤٢ في المائة من المشاريع الممولة عن طريق الاموال التكميلية مستوى تنفيذها منخفض ، وأن نسبة ٦,٥ في المائة من هذه المشاريع قد سجلت مستوى للتنفيذ قدره صفر . وفيما يتعلق بالمشاريع الممولة من الموارد العامة ، كانت هذه الأرقام ٢٤ في المائة و ٤,٥ في المائة على التوالي . وقال إنه مما يدعو للقلق أن يلاحظ أن النسب المنخفضة والصغيرة لإنجاز المشاريع كان تركيزها عاليا في آسيا وإفريقيا ، حيث تشتد الحاجة إلى الرعاية الفعالة للأطفال . وقال إن على اليونييسف أن تعلن التدابير التي تقترح اعتمادها لتمحيص هذه الحالة المؤسفة .

٢٥ - واسترسل قائلا إن رأي المجلس في مشكلة زيادة عبء العمل التي تعزى إلى زيادة الأنشطة التنفيذية لليونييسف تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية من جانب إدارة اليونييسف . ويلزم زيادة تحسين الاجراءات المتعلقة بتمفية السلف النقدية المقدمة إلى الحكومات وقيام المكاتب الميدانية بتقديم المردودات إلى مقر اليونييسف . ومع ذلك ، ينبغي عدم وقف تحويل الاموال إلى الحكومات ، حيث أن من شأن ذلك أن تكون له نتائج عكسية تتسبب في معاناة الأطفال الأبرياء .

٢٦ - واستطرد قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات قد أصدر رأيا متحفظا بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لأسباب مشابهة ، ومن المأمول أن يتم تصحيح الحالة لمصلحة جميع الأطراف المعنية . وقال إن هناك مشكلة خطيرة فيما يتعلق بمتطلبات واجراءات المحاسبة ومراجعة الحسابات والإبلاغ المتعلقة بنفقات البرامج التي تنفذها المؤسسات الحكومية الدولية والوكالات الأخرى ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية . ومن العسير أن نفهم لماذا لم يتم صندوق السكان بتغيير الإجراءات لهذه المؤسسات ، بالنظر إلى أن الإجراءات المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الحكومات قد تغيرت في عام ١٩٨٨ .

٢٧ - وأضاف قائلا إنه في حين أنه يلزم إجراء تحسين في مجال الاموال التشغيلية المقدمة إلى الحكومات ، فإنه يجب عدم الامساك عن دفع السلف ، كما ينبغي عدم تحميل

(السيد كبير ، بنغلاديش)

الحكومات بغوائد على الجزء من الاموال المقدمة سلفا والتي لم تستخدم كنفقات برنامجية . واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي للصندوق أن يوضح الظروف التي جرى فيها تحميل تكاليف الاجتماعين اللذين نظمهما الصندوق على المشاريع ، بدلا من تحميلها على ميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج .

٣٨ - السيد علي خان (باكستان) : قال إن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة تمكن اللجنة من أن ترى الحالة المالية للأمم المتحدة ومنظومتها ، وهذه المسألة في غاية الأهمية . وقال إن التأخير في توزيع الوثائق أمر محبط ، كما أن اختتام المناقشة العامة بشأن البند بعد ستة أيام فقط من عرضه يمثل عبئا اضافيا على الوفود .

٣٩ - ومضى قائلا إن وفده يشعر بالارتياح لأن مجلس مراجعي الحسابات يظطلع بعمله بحيث تحقق الاموال بصورة اقتصادية وبكفاءة . وهذه هي مهمة مراجعة الحسابات ، التي لا تصل إلى الاعتراض على السياسات التي تضعها الجمعية العامة فيما يتعلق ببرامجها . وقال إن مثل هذا التفسير يتجاوز إلى الاعتراض على السياسات التي تضعها الجمعية العامة فيما يتعلق ببرامجها . وقال إن مثل هذا التفسير يتجاوز نطاق ولاية المجلس .

٤٠ - واسترمل قائلا إن وفد باكستان يشعر بالقلق إذ يجد أن المجلس قد تحفظ في رأيه المتعلق بمراجعة الحسابات بشأن المركز المالي للأمم المتحدة ، ولاسيما من حيث إشارته إلى الاشتراكات المقررة غير المنفوعة لكل من الميزانية العادية ولعمليات صيانة السلم . وفي الوقت الذي تزداد فيه الشقة في الأمم المتحدة ، والذي اكتشف فيه حتى المتشككون فائدتها ، من المأمول أن يتم دفع الاشتراكات وفقا للالتزامات المقررة في الميثاق ، بحيث تحصل المنظمة على الرأي غير المتحفظ الذي تستحقه عن جدارة .

٤١ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/45/509) ، أشار إلى أن التقرير ، في الجزء الأول منه ، أعاد صياغة الفقرتين ٦ و ٧ من القرار ١٨٣/٤٤ وفيما عدا ذلك لم يتضمن سوى بضع عبارات فضفاضة وعامة جدا . وقال إن وفده كان يود أن يرى قدرا أكبر من التفاصيل في الوثيقة .

(السيد علي خان ، باكستان)

٤٢ - واسترسل قائلاً إنه مما يؤسف له أن البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف كانت من بين الهيئات التي أبدى مجلس مراجعي الحسابات بشأنها رأياً متحفظاً . إلا أنه فيما يتعلق باليونسيف ، لا ينعكس هذا التحفظ في رأي مراجعي الحسابات الوارد في الوثيقة A/45/5/Add.2 ، وسيكون من دواعي التقدير أن يقدم بعض التوضيح بشأن تلك النقطة . وأشار إلى أنه وفقاً لرأي المجلس ، تم إجراء تحسينات كبيرة منذ أن قام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بإدخال إجراءات جديدة في عام ١٩٨٩ لضمان أن تكون مراجعة النفقات البرنامجية للوكالات المنفذة على النحو الصحيح في نهاية العام . إلا أن المجلس يعتقد أن نسبة النفقات البرنامجية غير المراجعة إلى النفقات البرنامجية الكلية مازالت عالية بحيث لا تسمح بإبداء رأي غير متحفظ . وأعرب عن ثقته في أن تؤدي الإجراءات الجديدة في نهاية المطاف إلى تحسن في الحالة .

٤٣ - وقال إن المجلس من الناحية الأخرى ، يذكر أن اليونسيف قد أوردت السلف النقدية المقدمة إلى الحكومات بوصفها نفقات برنامجية ، سواء استُخدمت بالكامل أو لا ، ووزعت النفقات المحملة على صندوق احتياطي الطوارئ التابع لها خلال فترة السنتين الأخيرة فيما بين النفقات البرنامجية من الموارد العامة في البلدان المتلقية للمساعدة الطارئة . وينجم عن الممارستين صورة مشوهة للنفقات البرنامجية .

٤٤ - واسترسل قائلاً إن وفده يشعر أيضاً بالقلق لأن استعراض المجلس لتنفيذ اليونسيف للبرامج يبين أن بالإمكان تحسين إنجاز المشاريع ، ولاسيما في آسيا وأفريقيا . واختتم كلمته بقوله إن وفده علاوة على ذلك يتفق تماماً مع ما أعرب عنه المجلس من قلق لأن إعادة تخصيص الأموال فيما بين المشاريع ينبغي ألا يؤدي إلى إهمال المشاريع في المجالات المعيبة .

٤٥ - السيد اتوكيت (أوغندا) : قال إنه يشعر بالقلق بالغ إزاء أوجه الخلل الخطير التي أثير إليها في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/45/570) . وبالرغم من الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين إجراءاتها المحاسبية ، مازالت ترتكب أخطاء جسيمة ، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت مقررات الجمعية العامة في هذا المجال قد تكون غامضة وتؤدي إلى مشاكل في التفسير .

(السيد اتوكيت ، أوغندا)

وإذا كان الحال كذلك ، ينبغي بذل جهد لضمان أن تكون المبادئ التوجيهية أكثر وضوحاً وجلاءً . وفيما يتعلق بالتقيد بالنظم والقواعد ، فإن هذه مسألة تدخل في نطاق اختصاصات الأمين العام .

٤٦ - ومضى قائلاً إن أوغندا تتفق مع رأي اللجنة الاستشارية الذي مفاده أن تنفيذ المشاريع التقنية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة هو أمر مهم للغاية . وترى الإدارة أن أحد المشاكل المتصلة بتنفيذ هذه المشاريع هو غياب التعاون من جانب الحكومات المتلقية ، ولكن المشكلة في حالة أوغندا أوسع من ذلك . فكما يعرف كثير من البلدان النامية ، يتمثل جزء من المشكلة في غياب التنسيق وتنازع المصالح فيما بين الوكالات المنفذة . وبسبب ذلك ، هناك مشاريع شتى لا يجري تنفيذها أو يجري تنفيذها بمعدل بطيء جداً . وعلاوة على ذلك ، فإن الاتجاه نحو ازدواج العمل في إنجاز المشاريع يعني أن الحكومات تهدر قدراً كبيراً من الموارد . ومن المأمول أن تتعاون المنظمات والحكومات وأن تكفل استخدام الموارد على الوجه الأمثل .

٤٧ - وبمعد تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بالبرنامج الإنمائي ، قال إن وفده يشعر بالقلق لأن بعض الموظفين الممولين من المشاريع مازالوا في المقر . وفي حالة البلدان النامية ، يجب العمل على أن يخدم هؤلاء الموظفون في الميدان . وهناك أمثلة كثيرة لمشاريع في الميدان لا يجري تنفيذها بكفاءة بسبب نقص موظفي البرنامج الإنمائي . ومن المأمول أن يكون بالإمكان تناول هذه المسألة بقدر أكبر من التفصيل عند نظر مجلس إدارة البرنامج الإنمائي في الميزانية .

٤٨ - واستطرد قائلاً إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق باليونيسيف (A/45/5/Add.2) يبين الأسباب التي أدت إلى أن تكون مستويات التنفيذ منخفضة أو صفراً لكثير من المشاريع ، ولا سيما في البلدان الأفريقية والآسيوية . ويتفق وفده تماماً مع تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٤٨ من تقريرها (A/45/570) التي مفادها أنه ينبغي للإدارة زيادة جهودها لتمحيص الوضع فيما يتعلق بإنجاز البرامج ، وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفده الجهود التي تبذلها إدارة اليونيسيف للتصدي لتلك المشاكل كما يؤيد ردها على السؤال ذي الصلة الذي أُشير إليه في الفقرة ٩٩ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات . ويتعلق السؤال بالنفقات التي تكبدتها اليونيسيف بصدد مشروع تشييد لموظفي المشاريع

(السيد اتوكيت ، أوغندا)

في بلد معين . وفي هذه القضية ، تتفق أوغندا تماما مع رأي اليونيسيف الذي مفاده أنه كان من اللازم أن توفر المساكن حتى لا يتأخر تنفيذ ورصد أنشطة المشاريع . وقال إن اليونيسيف لا تحبذ أنشطة التشييد ، إلا في الحالات الاستثنائية . وإذا ما قُرات الفقرة ٩٩ من تقرير المجلس والفقرة ٤٨ من تقرير اللجنة الاستشارية سويا ، سيكون من العسير فهم مقولات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد . واختتم كلمته بقوله إن أوغندا تؤيد المقولات الإدارية التي طرحتها اليونيسيف لتبرير النفقات وتأمل في أن تؤخذ آراؤها في الاعتبار في المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات المتعلقة بتقارير مجلس مراجعي الحسابات .

البند ١٢٥ من جدول الأعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (تابع)
(A/45/11)

٤٩ - السيد غريغ (استراليا) : تكلم بالنيابة عن استراليا وكندا ونيوزيلندا ، فرحب بالمحاولة الجادة التي تبذلها لجنة الاشتراكات للاستجابة لدواعي القلق التي أثارها عدد من الوفود ، والتي ركزت على الحاجة الى تقليل الزيادات بالنسبة للبلدان النامية الأكثر فقرا إلى أقل حد ممكن ، والحاجة الى المحافظة على استقرار معدلات الانصبة المقررة . وقال إن هذا الرأي يحظى بقبول من حيث أنه لا يخل بمبدأ القدرة على الدفع ، الذي تستند إليه المنهجية الحالية للجدول . كما أعرب عن ترحيبه بأن يدرج في التقرير جداول تجريبية تشرح نفسها بنفسها وحث لجنة الاشتراكات على بذل جهود أكبر من أجل تحسين الوضوح . وقال إنه من المأمول أن يكون من الممكن في الدورة الحالية التوصل الى اتفاق بشأن قرار يعطي لجنة الاشتراكات ولاية واضحة لا لبس فيها تساعد على تجنب زيادة تعقد المنهجية .

٥٠ - ومضى قائلا إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا تؤيد تماما الزيادة المقترحة في الختم المسموح به للدخل الفردي المنخفض إلى ٢ ٦٠٠ دولار . ومن شأن هذا أن يحافظ على الحد عند نفس المستوى تقريبا بالقيمة الحقيقية . وفي حالة الموافقة على الزيادة ، فإنها ستفيد بعض أكثر الدول النامية فقرا وسيحول القدر الأكبر من العبء إلى البلدان المتقدمة النمو . ومن المهم أن يكفل أن يكون إعادة توزيع نقاط الانصبة المقررة بصورة منصفة ووفقا لمبدأ القدرة على الدفع . وسيكون من شأن ذلك أيضا أن يكون له أثر جانبي مفيد يتمثل في تقليل الحاجة إلى التخفيف عند وضع الجدول المقبل .

(السيد غريغ ، استراليا)

٥١ - واستمر قائلاً إنه لدواعي الاستقرار ، سيكون من الملائم أن يحافظ على فترة الأساس الإحصائية التي مدتها عشر سنوات . ومع ذلك هناك مقولات مشروعة تحبذ تقصير الفترة . وربما يكون بإمكان اللجنة الخامسة في مرحلة ما في المستقبل أن تتوصل إلى اتفاق بشأن حل توفيقي يعكس بصورة أفضل القدرة الحالية على الدفع .

٥٢ - واستطرد قائلاً إنه من بين مفاهيم الدخل البديلة التي نظرت فيها لجنة الاشتراكات ، هناك مفهوم واحد فقط يبدو أنه مطوّر بدرجة كافية . بيد أنه ينبغي تشجيع اللجنة على مواصلة دراسة مفاهيم الدخل الاقتصادي الكلي ومعدلات التحويل التي يمكن أن تعكس القدرة على الدفع بصورة أكثر دقة مما يعكسه الدخل القومي المعدل حسب الدين .

٥٣ - وأضاف قائلاً إن وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا ما زالت تؤيد مخطط الحدود لأنه يحول دون حدوث تقلبات في الانصباء المقررة للدول الاعضاء . بيد أنه يتضح من الجداول الواردة في الوثيقة A/45/11 أن التطبيق المتكرر لمخطط الحدود ، مع التضاعف الناشئ عن التخفيف ، قد أدى إلى حدوث عيب من الحالات الشاذة . إذ أن بعض البلدان يدفع أكثر مما ينبغي له أن تدفعه وبعضها يدفع أقل مما ينبغي . وينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل بحث المشكلة بغية التوصية بطرق يتم بواسطتها القضاء تدريجياً على هذه التشوهات .

٥٤ - ومضى قائلاً إن لجنة الاشتراكات قد أحرزت تقدماً في إعداد قائمة بالعوامل التي ستؤخذ في الاعتبار في مقررات التخفيف . ورغم أنها غامضة إلى حد ما ، فإنها توفر أساساً لتبرير مقررات معينة ولتقييد مدى استفادة البلدان المختلفة من العملية ، كما أنها يمكن في الوقت ذاته أن تسهم في تخفيض المستوى الكلي للتخفيف . وينبغي ألا يغيب عن البال أن التخفيف ليس عنصراً رسمياً من عناصر المنهجية ولكنه عملية طوعية تماماً تعتمد على سخاء عدد قليل من الدول الاعضاء التي عرضت أن تستوعب نقاط إضافية من الانصباء . لذلك فإنه لن يكون من الملائم أن توضع مبادئ توجيهية جامدة . وبدلاً من ذلك ينبغي أن تركز الجهود على وضع قائمة قصيرة بالعوامل الموثوقة من الوجهة الفنية والتي يمكن فهمها وقبولها بسهولة كسبب مشروع للتخفيف . واختتم كلمته بقوله إنه مما يجدر بالذكر في هذا الصدد أن فكرة استبعاد أي عامل يكون قد أخذ في الاعتبار بالفعل في منهجية الجدول هي فكرة جذابة بصورة خاصة .

٥٥ - السيد ريغينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن المعيار الأساسي لتحديد جدول الانصبة المقررة هي قدرة الدول الاعضاء على الدفع . ورغم أن معظم الوفود تؤيد الإبقاء على فترة الأساس التي طولها ١٠ سنوات ، ينبغي ألا ينظر إليها على أنها مثالية وأن يتفادى عن عيوبها . وقد حدث الانتقال من الفترة الأقصر إلى ١٠ سنوات في منتصف السبعينات ، عندما كانت الأوضاع الاقتصادية مختلفة ، ويمكن أن تنشأ الآن صعوبات في تحديد الجدول الجديد . وعند دراسة مفهوم الدخل القومي ، قد يكون من المفيد إيلاء الاعتبار لإمكانية استخدام الدخل القومي الإجمالي والدخل المحلي الإجمالي وصيغ معدلة من كليهما ، على أساس أنها تعتبر مؤشرات اقتصادية كلية ، معترف بها على مستوى العالم بأسره تقريباً ، جرت صياغتها في الخمسينات والستينات بعد تحديد جدول الانصبة المقررة لأول مرة . ومن وجهة النظر الإحصائية ، فإن هذه المؤشرات من شأنها أن توفر بيانات أكثر دقة وأن تيسر عقد المقارنات فيما بين البلدان . وعلاوة على ذلك ، فإن المرحلة السادسة في عملية المقارنة الدولية على أساس الدخل القومي الإجمالي والدخل المحلي الإجمالي يجري الاضطلاع بها في عام ١٩٩٠ وسيتمتع على لجنة الاشتراكات إن أجلا أو عاجلا أن تأخذ نتائج هذه العملية بعين الاعتبار .

٥٦ - ومضى قائلاً إن اللجنة الإحصائية ستتناول في عام ١٩٩١ نظام الحسابات القومية . وربما قد يكون من الملائم عندئذ وضع مؤشرات يمكن أن تستخدمها لجنة الاشتراكات . ويمكن توجيه الانتباه إلى هذه الإمكانية في قرار للجمعية العامة .

٥٧ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي تأييد تطبيق النظام الذي يرمي إلى تجنب التفاوتات المفردة بين الجداول المتعاقبة ، ولكن يجب أن يكون النظام متوافقاً مع المبدأ الأساسي لحساب الانصبة المقررة . وسيلزم من حين إلى آخر تنقيح صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض عند تحديد النسبة المئوية للتغيير في متوسط الدخل الفردي في الدول الاعضاء المختلفة أو في مؤشر مشابه للدول ككل . واختتم كلمته بقوله إن وفده يود أن يشير إلى أن هناك أخطاء جسيمة في البيانات الإحصائية في المرفقات بالنسخة الروسية من تقرير لجنة الاشتراكات أدت إلى جعل الجداول أقل فائدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥